الفصل الثانى

الاتجاهات السياسية المتطرفة
بين رؤية الباحث وموقف السلطة الحاكمة
(نماذج من التاريخ السياسى المصرى)

أولا : مقدمة (فى أهداف هذه الدراسة)

تنطلق هذه الدراسة — بداءة — محاولة الكشف عما يثار حالياً بين المهتمين بقضايا علم الاجتماع السياسى والمشتغلين به من مناقشات وجدل حول طبيعة الحركات السياسية المناهضة للديموقراطية Anti -Democratic Movements وأسبابها من ناحية ، مع عرض رؤية خاصة لطبيعة الانحرافات السياسية Political Deviations وكيفية دراستها من زاوية علم الاجتماع السياسى من ناحية أخرى .

ويكاد يجمع نفر غير قليل من المشتغلين بعلم الاجتماع السياسى على أن الظواهر السياسية التى تكشف عن موقف عدائية إزاء الديموقراطية تعد نتاجاً طبيعياً للمجتمع الجماهيرى المفرط فى التضخم Mass Society ذى التنظيم الاجتماعى المتميز . *

ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه على ما يطرحه الفكر الاجتماعى السياسى بوجه عام من استنتاجات تتعلق بطبيعة المجتمع الغربى المعاصر الذى يرون أنه يختلف عن ملامحه وخصائصه من مجتمعات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، وهو الأمر الذى دعاهم إلى التأكيد على أن المجتمعات الجماهيرية الضخمة بملامحها المميزة وسماتها الخاصة قد أفرزت هذه الحركات السياسية غير الديمقراطية ، فى الوقت الذى أكدوا فيه أيضاً على أن المفاهيم السيسولوجية التقليدية كمفهومى الطبقة Class والثقافة Culture قد أضحت عاجزة عن الكشف عن أسباب الحركات السياسية غير الديمقراطية والسمات المميزة لحاملى لواء هذه الحركات المتطرفة .

---

* اعتمدنا فى عرض هذه الرؤية على الكثير من الأفكار التى وردت فى :

Gusfield, Joseph, R., Mass Society and Extremist Politics, Amercan Sociological Review, Vol.27, No. 1,Fabr., 1962.

ويزعم بعض علماء الاجتماع السياسى ،أن المجتمع الجماهيرى المتضخم قد ارتبط به شكل متميز من أشكال السلوك السياسى ، هذا الشكل هو السياسة بصورتها الجماهيرية الضخمة Mass Politics ، ويرون أيضاً أن المجتمعات الديمقراطية الحديثة قد أصبحت مجتمعات جماهيرية ضخمة ، الأمر الذى جعل من ظروفها المتميزة تربة صالحة لنمو بعض للظواهر السياسية المرضية Patho – Political Phenomena كما هو الحال مثلا بالنسبة للحركات غير الديمقراطية المتطرفة Extremist-Anti-Democratic movements

ودراستنا الراهنة محاولة لاستعراض هذا الاتجاه بشكل نقدى ، معتمدين فى ذلك على العرض الطيب الذى قدمه جوزيف جسفلد Gusfield فى مقاله عن المجتمع الجماهيرى والسياسات المتطرفه : Mass Society and Extremist politics والذى حاول فيه أن يعيد صياغة ما نسميه بالعلاقات القائمة بين المجتمع الجماهيرى بصورته المتضخمة والسلوك السياسى .

اما الهدف الثانى لدراستنا هذه فهو عرض رؤية خاصة لقضية الانحرافات السياسية وإمكانية دراستها دراسة علمية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى بمناهج بحثه المختلفة ، معتمدين فى ذلك على بعض الوقائع السياسية من تاريخ المجتمع المصرى .

ثانياً : المجتمع الجماهيرى
ونظرية السياسة الجماهيرية
ومحاولة تفسير الاتجاهات السياسية
المتطرفة

يعد كل ما عاناه آريندت Arendt وأوريك فروم Fromm ، وكارل مانهيم Mannheim وروبرت نيسبت Nisbet ، وفيليب سيلزنيك Selznick ووليام كورن هوز W.Kornhauser من أبرز زعماء هذا الاتجاه الذى يزعم

أن ظروف المجتمع الجماهيرى تعمل على خلق الاتجاهات السياسية المتطرفة ، ويطلق على هؤلاء العلماء إسم أصحاب نظرية السياسة الجماهيرية المتضخمة Mass Politics .

وبادئ ذى بدء يعلن جسفليد Gusfield إختلافه مع أصحاب إتلك النظرية على حكم الأغلبية أو التعددية Pluralistic Social- Politicel System وهذا التصور المثالى – فيما يرى جسفيلد – عادة ما يفشل فى الكشف عن العوائق التى تظهر من خلالها الصراعات التى تحول دون تحقيق الانسجام السياسى Political Harmony والوصول إلى التكامل .

ولعل اختلاف جسفيلد مع أصحاب نظرية السياسات الجماهيرية المغالية فى التطرف لا يقتصر على القصية السابقة ولكن اختلافة يمتد إلى تفسيرهم لطبيعة الاتجاهات أو الحركات السياسية المتطرفة وأسبابها ، حيث يذهب جسفيلد إلى أن تلك النزعات المتطرفة من الممكن توقعها خلال المجتمعات الحديثة كرد فعل لطبيعة الاتصالات الجمعية والنظم البيروقراطية والاتجاه نحو تحقيق المساواة وهى كلها عمليات تتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التى تحدث فى المجتمع الجماهيرى .

ويرى جسفيلد – على عكس أصحاب تلك النظرية – أنه من الممكن أن تكون المفهومات التقليدية لعلم الاجتماع السياسى أكثر مناسبة لتحليل النزعات السياسية المتطرفة ، ويستثنى جسفيلد فى عرضه النظم التسلطية Authoritarian التى تسود بعض المجتمعات التقليدية ، ويقصر إهتمامه فقط عن نقد آراء الباحثين الذين حاولوا تفسير الحركات المتطرفة الحديثة كما هو الأمر فى الفاشية Fasicsm والشيوعية Communism والمكارثية Mc Carthyism وذلك بإرجاعها إلى السمات التى تميز المجتمع الجماهيرى المتضخم .

والمجتمع الجماهيرى على نحو ما يرى المحللون يختلف عن المجتمعات

الصناعية والمجتمعات المبكرة حيث تضعف العلاقات الأولية بين التنظيمات والجماعات ويصيبها الوهن كما يتسم هـذا المجتمع بسيادة العلاقات غير الشخصية والعلاقات البيروقراطية واختفاء الأنساق غير الرسمية للجماعات الصغيرة والتجمعات المحلية .

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظروف المساواة والأيديولوجيات تعمل على إضعاف أنساق السلطة السياسية والاجتماعية لدى المجتمعات المحلية الطبقية . كما تعمل الاختراعات التكنولوجية – فى ظل المجتمع الجماهيرى – على خلق درجة عالية من التقنين لكل من الإنتاج المادى والأفكار .

ويلاحظ محللو المجتمع الجماهيرى أنه يتسم بطول سلسلة العلاقات التنظيمية التى تفرز بالضرورة إمكانية لخلق أشكال من الضبط التسلطى . وهو مجتمع تتحطم فيه العلاقات الوسيطة وتصبح فيه التمايزات أكثر تجانسا وأقل حدة، فضلا عن توحدها واندماجها فى الجماعات الاجتماعية المتميزة .

ويعيب جسـفيلد على منظرى هـذا المجتمع أنهم لا يهتمون كثيراً بالمقولات التقليدية فى التحليل السسيولوجى لهذه المجتمعات ، ويذكر على سبيل المثال اصطلاحات الأسرة ، الطبقة ، المجتمع المحلى ، والهوية النوعية أو العرقية . ويذكر جسفيلد أن التضخم الجماهيرى يتجلى من خلال عدة صور ، من أبرزها الأشكال غير محددة المعالم Shapless والبناءات الهلامية غير محددة الملامح Strucrureless .

ونظرية السياسة الجماهيرية الضخمة تحاول أن تقتفى أثر النتائج التى تترتب على ضآلة الانتماء إلى المؤسسات السياسية الديمقراطية . كما تحاول أن تكشف عن طبيعة الإنسان الذى ينتمى إلى المجتمع الجماهيرى المتضخم Mass Man والذى يعرفه هاناه آرندت Arendt بأنه إنسان لا يمكن اعتباره إنساناً يتسم بالفظاظة أو الوحشية brutality أو التأخر ولكنه إنسان يتسم بالعزلة ويضعف شديد فى علاقاته الاجتماعية السوية .

وبناء عليه ، يرى أصحاب هذه النظرية أن النزعات السياسية المتطرفة من الممكن أن ننظر إليها باعتبارها إفرازاً لما يترتب على النتائج البنائية والسيكولوجية للانتماء السياسى Political Layality أو لعدم الارتباط أو التعاطف مع ما يتخذ من إجراءات ديمقراطية وما تهدف إليه هـذه الإجراءات .

والمجتمع الجماهيرى الذى يتسم بارتفاع عال فى نسب الحراك الاجتماعى الذى تحطم الطبقة الاقتصادية باعتبارها مصدراً سياسياً للدافعية والمصلحة التى تحرك الوقائع السياسية ، هذا المجتمع على نحو ما يرى سيلزنيك Selznick يعتبر أرضاً خصبة لظهور ما أسماهم بالأشخاص المحرم التعامل معهم سياسياً Political Untouhables والذى يصفهم بأنهم أشخاص يعوزهم الارتباط بالبناء الاجتماعى المفترض انتماؤهم إليه ، وهذا المجتمع رغم ما يتسم به من مساواة سياسية ، إلا أن تطور التجمعات الكبرى من الأفراد يؤدى إلى فقدان الصلة بالبناءات السياسية والديمقراطية والذى يؤدى بدوره إلى ما يسمى باللاتكامل البنائى .

وإلى جانب ظاهرة اللاتكامل البنائى ، هناك أيضاً ما يسمى بالتفكك فى شخصية الفرد . وبعد الاغتراب Alienation نتاجاً سيكولوجيا طبيعياً لظاهرة اللا تكامل هـذه ، والاغتراب هنا من الممكن أن يكون شعوراً بالغربة إزاء العمل والإحساس بفقدان المعايير Normlessness إزاء الثقافة المعاصرة ، أو الشعور بفقدان القوى Powerlessnsss من خلال التنظيمات واسعة النطاق . والاغتراب بوجه عام هو بمثابة مشاعر ناتجة عن الإحساس بالضيق وعدم الأمان ، وهو حالة يشعر فيها الإنسان أنه غير منتم إلى أى من الجماعات الأولية أو الثانوية .

والاغتراب السياسى Political Alienation وفقاً للرؤية السابقة يعنى تحلل الانسان من ارتباطاته وانتماءاته للمؤسسات السياسية . وبدون الارتباط

ببناء اجتماعى أولى يفقد الانسان صلته بالمؤسسات السياسية القومية التى تدعو إلى الانتماء لمعاييرها السياسية .

ويرى محللو المجتمع الجماهيرى أن هناك تمايزاً بين السياسة القائمة على الاجماع أو حكم الأغلبية ، وتلك التى تتسم بنزعاتها المتطرفة ، ويتضح ذلك من خلال التمايزات التقليدية القائمة بين اليمين واليسار ، وبين الليبرالية والراديكالية ، وكذلك بين الاصلاح من جهة والثورة من جهة أخرى .

والملاحظ فى أمر هذه التمايزات أن أصحاب تلك النظرية يرون أن السياسة القائمة على الاجماع أو حكم الأغلبية تمثل اليمين أو الليبرالية أو الاصلاح ، بينما تمثل السياسات المتطرفة النزعات اليسارية والراديكالية والاتجاهات الثورية .

وتميل النزعات السياسية المتطرفة إلى الاغتراب عن مؤسسات السياسة الديمقراطية . والشخص المتطرف سياسياً ينزع عادة إلى كسر النماذج المعيارية للسلوك السياسى الخاص . بمجتمع حكم الأغلبية ، ويدخل فى عملية صراع مع القوى المناهضة لسلوكه ، والتطرف سياسياً يتسم بميله نحو إفساد الأسلوب الديمقراطى فى إدارة المناقشات ، وعلى العموم فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن النزعات السياسية المتطرفة من الممكن ملاحظتها من خلال مستويين : المستوى الأول خاص بزيادة الارتباط بالقيم الفردية وضعف الارتباط بمعايير مجتمع الأغلبية ، فى حين يتضح المستوى الثانى من خلال حالة الاغتراب عن النظام السياسى الديمقراطى القائم .

فضعف الارتباط بالمؤسسات السياسية الذى يحدث كنتيجة لانهيار العملية الوظيفية للجماعات الأولية والثانوية فى المجتمعات الجماهيرية المغالية فى التضخم ، يؤدى — فيما يرى أصحاب هذا الاتجاه — إلى إفراز ما يسمى بالحركات السياسية المتطرفة .

ولم يسلم التصور السابق من نقد جسفيلد ، حيث يرى أن هذه الرؤية

قد تجاهلت المقولات التقليدية فى علم الاجتماع لاسيما مقولة الثقافة . ويؤكد جسفيلد أن ظروف المجتمع الجماهيرى من الممكن أن تخفف كثيراً من حدة التطرف السياسى ، لأن ظروف هذا المجتمع — على عكس ما يرى أصحاب النظرية السابقة — تعمل ضد عزلة الثقافات الفرعية الأمر الذى يجعل الارتباطات الأيديولوجية أكثر تطوراً ؛ وفى نفس الوقت ، يلاحظ جسفيلد أن ظروف المجتمع الجماهيرى تعمل على خلق الظروف التى تنمى القدرة على قبول التجديدات .

وعلى عكس ما يرى التصور السابق يؤكد جسفيلد أن ظروف المجتمع الجماهيرى الضخم تعمل على خلق المصادر التى تدعم الارتباط المباشر بالمؤسسات المحلية الكبرى ، كما أن الثقافة ذات الصبغة الجماهيرية Mass Culture تدعم الإمكانيات التى تخلق نوعاً من الاتفاق العام Consensus ، فضلا عن قدرتها على خلق اتفاق حول المعايير الخاصة بالسياسة التى تنهض على الأغلبية فى الحكم .

والثقافة ذات النزعة الجماهيرية — فيما يرى جسفيلد — تلعب دوراً آخر هو التخفيف إلى حد كبير من حجم الصراعات الاجتماعية نظراً لتأثيرها الواضح فى الحد من تأثيرات التغيرات الاجتماعية والثقافية . ويرى جسفيلد — على عكس الرؤية السابقة — أن المجتمع الجماهيرى المتضخم ينزع نحو زيادة الأشكال المترابطة الخاصة بالسياسة القائمة على حكم الأغلبية فى الوقت الذى يقلل فيه من حدة الأشكال التى تضم حيلا وأساليب للانحراف عن هذه النوعية من السياسات .

ويختتم جسفيلد تصوره هذا مؤكدا أن تحليله ان يستقيم دون أن يشير إلى طريقين يمكن للحركات السياسية المتطرفة أن تتطور خلالهما داخل الإطار العام للمجتمع الجماهيرى المعاصر : الطريق الأول أو الحالة الأولى : عندما تشعر طبقة معينة بالحرمان وهذا ما لا يتوقعه فى ظل هذا المجتمع ،

والطريق الثانى أو الحالة الثانية ، عندما تشعر بعض الجماعات بالعزلة عن المؤسسات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجماهيرى .

وعندى أن التصور الذى طرحه جسفيلد قد ميع القضية وبسطها بصورة قد أخلت بالتحليل العلمى لها ، ولا شك فى أن ما طرحه قد استبعد تماماً ديناميات المجتمع الجماهيرى وتناقضاته التى وعاها بل وأدركها لفيف العلماء الذين قدموا التصور السابق الاشارة إليه . ولاشك أن رؤية جسفيلد هذه لا تخلو من أبعاد أيديولوجية فى الترويج لفكر المجتمع الجماهيرى ، مجتمع التناقضات ، وما تناقضات هذا المجتمع إلا إرهاصات بشرت بظهور مايسمى بالاتجاهات السياسية المتطرفة .

ثالثاً : الانحرافات السياسية

(رؤية خاصة)

تعد الانحرافات السياسية Political Deviaitons أحد مظاهر الباثولوجيا الاجتماعية Social Pathology ، وهى تعنى ببساطة انتهاك لمجموعة القيم السياسية السائدة — أو لبعض منها — أو بالأحرى هى انتهاك لقيم السلطة الحاكمة Ruling Class ، ويتدرج هذا الانتهاك من مجرد الخلاف الفكرى أو العقائدى أو الأيديولوجى مع السلطة الحاكمة إلى الدرجة التى يترجم فيها هذا الخلاف إلى صور أكثر تجسيدا كما هو الأمر فى الانقلابات والثورات الشعبية مروراً بالمظاهرات أو الاعتصامات المختلفة .

وجدير بالملاحظة أن الصورة الأولى لانتهاك القيم السياسية (الخلاف الفكرى أو الأيديولوجى) تتجلى فيما يكشف عنه المفكرون والكتاب والسياسيون المعارضون للسلطة الحاكمة من آراء ووجهات نظر تتناقض والرؤى السياسية للجماعة الحاكمة ، وهو ما يظهر من خلال الصحف المعارضة والكتب والمؤلفات أو المنشورات المناهضة للفكر السياسى السائد . أما الصورة الأخرى لانتهاك القيم السياسية والخاصة بالمظاهرات

أو الإضرابات أو الاعتصامات فضلا عن الظواهر الخاصة بالانقلابات أو الثورات فهى قد تكون نتاجاً أو تعبيراً للآراء والأيديولوجيات المناهضة للسلطة والتى يروجها المفكرون والكتاب ، أو قد تكون انعكاساً لها إلا أن منظميها أو قوادها والمشاركين فيها فهم يمثلون حركة جماعية سواء أكانت على مستوى المجتمع بأسره كما هو الشأن فى الثورات الشعبية ، أو على مستوى بعض الفئات أو الجماعات كما هو الحال فى الانقلابات العسكرية .

ولكن اللافت فى أمر الحركات السياسية (على المستوى الفكرى (الأيديولوجى أو على المستوى الواقعى الحركى) من حيث الحكم عليها من زاويتى السواء والانحراف أنها تتسم بالنسبية بمعنى :

١ ــ أن الحركات السياسية تعد ظاهرة پاثولوجية (على المستويين الفكرى والحركى) من وجهة نظر السلطة الحاكمة ، الأمر الذى ينبغى معه مقاومتها ووضع القوانين اللازمة لمعاقبة القائمين بها أو المحرضين عليها .

٢ ــ لا يختلف الحكم على الحركات السياسية باختلاف أنظمة الحكم السائدة على الظواهر الپاثولوجية سواء أكان نظام الحكم الواقع عليه الاعتداء نظاماً ديمقراطياً أم نظاماً ينزع نحو الديكتاتورية . فالحكم فى جميع الحالات (واحد) لأن هدف الحركات السياسية أو على الأقل النتائج التى تترتب عليها هو اهتزاز البناء السياسى للمجتمع وإن لم يكن تصدع هذا البناء أو انهياره . وهو انتهاك للقيم السياسية التى ينهض وفقاً لها هذا البناء وتستقيم من خلالها أوضاع السلطة الحاكمة ديمقراطية كانت أم ديكتاتورية .

٣ ــ تختلف نظرة المؤرخ الموضوعى أو الباحث الجاد إلى الحركات السياسية باختلاف طبيعة الحركة والطبيعة الأيديولوجية للقائمين بها من جهة وباختلاف طبيعة النظام السياسى أو السلطة الحاكمة التى قامت هذه الحركة ضدها من جهة أخرى .

فالحركات السياسية تعد ــ ومن وجهة نظر المؤرخ أو الباحث

الموضوعى – ظاهرة مرضية تستوجب القمع والمواجهة إذا ما قامت هذه الحركة ضد نظام سياسى ينهض على قيم سياسية ديمقراطية ، تدعم حرية الإنسان وتحترم الرأى الآخر .

كما أنها تعد أيضاً – من وجهة نظر هذا المؤرخ أو الباحث – ظاهرة سوية طبيعية إذا ما قامت ضد نظام سياسى يقوم على قيم سياسية تكشف عن نزعات ديكتاتورية فردية فى الحكم ، الأمر الذى يعتبر معه هذا المؤرخ أو الباحث أن عدم حدوث هذه الحركات أو تخلفها فى ظل هذا المناخ الديكتاتورى يعد ظاهرة پاثولوجية مرضية تستوجب البحث والدراسة .

فنسبية (النظر أو الحكم) على الحركات السياسية أمر محقق تاريخياً ، فتاريخ مجتمعنا المصرى حافل بالوقائع السياسية التى تكشف عن تلك النسبية ، فإذا ما تناولنا مجتمعنا المصرى فى العصر الحديث (يبدأ منذ عام ١٨٠٥ ، أى منذ تولى محمد على حكم مصر) نلاحظ أن هذا العصر يتسم بعدد من السمات لعل من أبرزها أنه عصر الوقائع السياسية الحية التى كانت لها انعكاساتها على مسار حركة تاريخ المجتمع المصرى بدءاً بظروف تولية محمد على وما أعقبها من أحداث ومروراً بتولى أبناء محمد على و أحفاده وما تمخض عن حكمهم من وقائع سياسية جد خطيرة تتعلق بطبيعة الحكم وطبيعة علاقتهم بطبقات الشعب وما تولد عن هذه العلاقات من وقفات شعبية كانت للسلطة رؤية خاصة إزاءها ، تلخص فى جملتها قصة الحكم فى مصر ، لاسيما وأن الصراع قد احتد بين الشعب والسلطة حينما بدأت العلاقة الثنائية (السلطة – الشعب) تأخذ شكلها الثلاثى حينما أصبح الاستعمار الإنجليزى طرفاً فيها ، وهو طرف له ثقله ، ولقد تولد عن هذه العلاقة الثلاثية (السلطة الحاكمة – الشعب – المستعمر الإنجليزى) عدد من الوقائع السياسية الهامة لعل من أبرزها تخلق الحياة الحزبية بمعناها السياسى المتكامل

ونمو المجالس النيابية وظهور الزعماء السياسيين الذين قادوا حركة الأمة نحو الاستقلال كمصطفى كامل ومحمد فريد فضلا عن سعد زغلول زعيم ثورة عام ١٩١٩ وهى أول ثورة شعبية حقيقية كانت تعبيراً عن وجدان الشعب المصرى الذى كان يئن آنذاك من ويلات الحكم الاستبدادى والسيطرة الفعلية للمستعمر الأجنبى .

وثورة عام ١٩١٩ كحركة سياسية أو كنموذج للحركات السياسية مصرية من الممكن أن تتخذها كنموذج أو (كدراسة حالة) Case Study لمناقشة قضية الانحرافات السياسية ، وكيف أن هذه القضية تتعدد إزاءها الرؤى وتتباين ، ففى الوقت الذى تنظر فيه السلطة الحاكمة الممثلة فى الملك (كان آنذاك الملك أحمد فؤاد) والمستعمر الأجنبى إلى هذه الثورة نظرة استنكار باعتبارها سلوكاً سياسياً غير سوى على أساس انتهاك صريح لقيم السلطة الحاكمة وبالتالى تعد تهديداً للبناء السياسى ذلك البناء الذى ينهض على أساس قيم سياسية استبدادية تمجد حكم الفرد وتنكر على الشعب حقه فى قيادة أمته فجاءت ثورة ١٩١٩ معلنة استنكارها لأسلوب الحاكم والمستعمر فى إدارة دفة البلاد ، معلنة فى الآن نفسه ولاءها وثقتها فى زعمائها ، هؤلاء الزعماء (لاسيما زعيم الثورة سعد زغلول)الذين يعدوا من وجهة نظر السلطة الحاكمة ذوى اتجاهات انحرافية ينبغى القضاء عليها واجتثاثها من أصولها ، هذا فى الوقت الذى ينظر فيه الشعب إلى هذه الثورة نظرة إكبار وإجلال ، باعتبارها حالة طبيعية سوية ورد فعل حى لطبيعة النظام السياسى السائد ، وهو ما يراه أيضاً الباحث العلمى الموضوعى والمؤرخ المنصف .

فالباحث العلمى والمؤرخ غير المتحيز ينظر إلى الثورات أو الحركات الشعبية أو غير الشعبية فى ضوء طبيعة النظام السياسى ، فحكم الباحث أو المؤرخ على (الثورة) أو (الحركة) ينهض فى الواقع على أساس مقومات النظام السياسى القائم ، فهى تعد حركة طبيعية سوية إذا ما قامت هذه

الحركة أو الثورة ضد نظام سياسى يستمد وجوده من قيم سياسية تمجد حكم الفرد وترى فى الديكتاتورية منهجاً أو أسلوباً ينبغى أن ينهض على أساسه النظام السياسى ، وهى تعتبر — من وجهة نظر الباحث — ظاهرة مرضية ينبغى البحث عن أسبابها والعمل على مقاومتها إذا ما قامت هذه الحركة ضد نظام للحكم يتخذ من الديمقراطية وحكم الشعب أساساً لقيادة الأمة وحكمها .

والأمة التى تحيا فى ظل نظام سياسى استبدادى ولا تكون الثورة إفرازاً طبيعياً لهذا النظام ، أمة — من وجهة نظر الباحث — ينبغى أن تخضع للدراسة والبحث ، محاولا — أى الباحث — أن يجيب عن هذا التساؤل :

لماذا تحدث الثورة فى ظل هذا المناخ الديكتاتورى ؟ فالبحث عن الأسباب — لا شك — سيكون هو الشغل الشاغل لهذا الباحث ، محاولا الكشف عن طبيعة هذه الأمة — تاريخياً — والمراحل التى مرت بها وطبيعة الأنظمة الحاكمة التى توالت عليها ، والعناصر أو المتغيرات المختلفة التى لعبت دوراً فى صياغة شخصية هذه الأمة إلى آخر هذه التساؤلات التى تحاول من خلالها أن يجيب عن هذا التساؤل : لماذا لم تحدث الثورة فى ظل هذا المناخ ؟

وثورة ١٩١٩ ، من وجهة نظرنا نحن الباحثين ظاهرة طبيعية — رغم إختلاف رؤية السلطة الحاكمة لها — لأنها من وجهة نظرنا تعد إفرازاً طبيعياً وحتمياً للظروف السياسية والاجتماعية التى كان يعايشها المجتمع المصرى وأن عدم حدوثها — من وجهة نظرنا نحن الباحثين فى علم الاجتماع السياسى — رغم هذه الظروف يعد أمراً جديراً بالبحث والتقصى لأنه يعد عندئذ ظاهرة مرضية لا تستقيم وطبيعة الظروف السياسية التى كانت سائدة آنذاك(١) .

---

(١) أنظر قصة ثورة ١٩١٩ فى عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية (ثوره =

ولعل النموذج الخاص بثورة ١٩١٩ يكشف لنا عن نسبية (النظر) إلى الحركات السياسية من حيث الحكم عليها أو لها من حيث اعتبارها ظواهر طبيعية سوية تستوجب التشجيع أو ظواهر مرضية باثولوجية تحتم المواجهة والحسم .

وتتجلى هذه النسبية أيضاً من خلال أكثر من مظهر من مظاهر الحياة السياسية فالأحزاب السياسية Political Parties المعترف بها من قبل السلطة الحاكمة تعد ظواهر سياسية شرعية وطبيعية فى حدود البرامج المعلنة والموافق عليها، ولكن إذا ما تجاوزت هذه الأحزاب — أو إحداها — طبيعة الفلسفة التى قامت من أجلها ، كأن تلجأ مثلا إلى بعض الأعمال السرية أو النشاطات غير الواردة فى برنامج ، عندئذ تعتبر — من وجة نظر السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم — ظواهر مرضية ينبغى مقاومتها والتصدى لها إلى الدرجة التى تستوجب حل الحزب ، ولكن قد يكون للحزب رؤية خاصة فى أسباب اللجوء إلى العمل السرى كأن يرى مثلا فيه الأسلوب الناجح لتحقيق المطالب التى قام الحزب أصلا من أجل تحقيقها .

وتظهر نسبية الحكم على الوقائع السياسية أيضاً فيما نسميه بالجماعات الشرعية المعترف بها من قبل السلطة الحاكمة كجماعة الإخوان المسلمين (هذه الجماعات تختلف عن الأحزاب من حيث طبيعة أهدافها وفلسفتها) فهذه الجماعات تعد ظواهر طبيعية شرعية إذا لم تتجاوز الأهداف التى قامت من أجلها ، ولكنها تدخل فى زمرة الظواهر غير السوية إذا ما تجاوزت أهدافها كأن تتدخل فى السياسة أو تكون لها أنشطة تتناقض وطبيعة الفلسفة التى قامت وفقاً لها والمعترف بها من قبل السلطة ، فهى تعد عندئذ — ومن وجهة نظر السلطة الحاكمة — ظواهر شاذة لا ينبغى التسليم بها .

= ١٩١٩) الجزء الأول ، كتاب الشعب ، ١٩٦٩ . وأيضاً محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية من سنة ١٩١٢ — ١٩٣٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

ولكن الباحث وفى ظل هذا الموقف الذى تتحول فيه الجماعات الشرعية إلى جماعات ذات أنشطة تتجاوز أهدافها بكثير ، يقف متسائلا عن أسباب هذا التحول ويكون حكمه على تحولها هذا فى ضوء طبيعة الظروف السياسية من جهة الأسباب التى تكشف عنها دراسته من جهة أخرى .

والزعامة السياسية أو بالأحرى الزعماء السياسيون فى أنظار شعوبهم ظواهر طبيعية سيما فى ظل ظروف سياسية واجتماعية قاسية ترى فى ظهور الزعامة السياسية أو فى أحد الزعماء السياسيين إرهاصات الخلاص من المأزق السياسى والاجتماعى الذى يعيشون فى ظله ، وهى — أى الزعامة السياسية — ظاهرة تستوجب البحث من وجهة نظر الباحث أو المؤرخ ، بل أن عدم ظهور الزعيم السياسى فى ظل مناخ يستوجب ظهور هذا الزعيم لظاهرة — من وجهة نظر الباحث — غير طبيعية تستأهل البحث والدراسة .

ولكن الزعماء السياسيين — كانوا وما زالوا — من رؤية السلطة الحاكمة ذات الاتجاهات الديكتاتورية ظواهر باثولوجية شاذة ونبت ينبغى إقتلاعه لكيلا ينمو أو يستفحل أمره ، لأنه من المؤكد أن الزعماء السياسيين — فى ظل المناخ الديكتاتورى — يحملون من الدعاوى و القيم السياسية ما يتناقض وقيم السلطة الحاكمة ودعاواها ، فأحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد ، فضلا عن الزعيم سعد زغلول ، لم يكونوا — من وجهة نظر الشعب من جهة والباحث المؤرخ من جهة أخرى — إلا ظواهر سياسية طبيعية أفرزتها الأوضاع المتميزة للمجتمع ، فى حين نجد أن هؤلاء الزعماء لم يكونوا — من وجهة نظر السلطات الحاكمة — إلا ظواهر شاذة غير سوية تستأهل التصدى والمقاومة ، وإن ما يقومون به ما هو إلا إنحراف سياسى يعمل على تقويض أركان النظام ويهدد بناءه .

وما ينطبق — فى الواقع — على الزعماء السياسيين ينطبق أيضاً على

المفكرين المناهضين لفكر السلطة الحاكمة، فالمفكر صاحب الرؤى السياسية والاجتماعية أو الأيديولوجية المناهضة للفكر السلطوى السائد (سواء أكان هذا الفكر، فكراً ديكتاتورياً أو ديموقراطياً)، يعد ظاهرة باثولوجية ينبغى مقاومتها والقضاء عليها من وجهة نظر للسلطة الحاكمة. بينما ينظر الباحث أو المؤرخ إلى ظاهرة الفكر المناهض لفكر السلطة نظرة أخرى، حيث يقيس هذا الفكر فى ضوء طبيعة الحكم السائد من جهة وفى ضوء المضمون الذى يقدمه الفكر المناهض لفكر السلطة من جهة أخرى، فالحكم على هذا الفكر أوله — من وجهة نظر الباحث — ينبغى أن يكون فى ضوء المتغيرات الموضوعية المشار إليها.

أما الفكر المشايع للسلطة الحاكمة ولأيديولوجيتها (سواء أكانت ديكتاتورية أو ديمقراطية) فهو من وجهة نظر هذه السلطة ظاهرة طبيعية ينبغى تشجيعها وتنميتها بينما ينظر الباحث إلى الفكر المشايع للسلطة نظرته لأى ظاهرة فكرية أو سياسية نظرة الباحث المدقق الذى يخضع كل شئ للتحليل والتفسير والمناقشة.

فما يسمى بالانحرافات السياسية — إذن — قضية تتسم بالنسبية وبالرؤى المتباينة، وهذه القضية — وإن لم تنل الكثير من اهتمامات الباحثين — إلا أن عدم الاهتمام هذا لا ينفى أن لها من القيمة والخطورة ما يستوجب إهتمام الباحثين والعلماء، لا سيما علماء الاجتماع السياسى.

خاتمة وتعليق

الظواهر السياسية غير السوية ، تعد فى تصورنا ظواهر طبيعية من النادر أن نجد مجتمعاً غير حافل بظاهرة أو بأكثر من تلك الظواهر ، وهى ظواهر وثيقة الصلة بالمجتمعات المعقدة ، ذات البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المركبة ، فهى إفراز طبيعى للتناقضات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الموغلة فى التعقيد .

وموقف علم الاجتماع السياسى من هذه الظواهر ، هو موقفه من أى ظاهرة أخرى يعنى بدراستها يخضعها للبحث من حيث الكشف عن أسبابها وتحديد ملامحها وتعيين مساراتها وفقا للمناهج العلمية المتاحة فى هذا العلم. فعلم الاجتماع السياسى لايسلم على الإطلاق بسواء الظاهرة السياسية أو انحرافها وفقا لما تراه السلطة الحاكمة ، بل إن له رؤيته الخاصة ، وهى الرؤية الشمولية التى تنظر إلى الظاهرة السياسية (السوية أو المرضية) فى ضوء علاقتها ببقية الظواهر والبناءات الاجتماعية الأخرى.

والحركات السياسية المتطرفة أو الانحراف عن القيم السياسية السائدة غير مثبت الصلة بالظروف المتغيرة لعصرنا الراهن رغم أن الظاهرة ذاتها ليست جديدة كل الجده ، فهى ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات المختلفة طوال تاريخها الطويل . ولاشك أن تجريم الظواهر السياسية غير السوية يتسم بالنسبية فهو يختلف من مجتمع لآخر وفى نفس المجتمع الواحد من حقيقة إلى أخرى ، فهى ظاهرة تخضع لمقولتى المكان والزمان كأى ظاهرة اجتماعية أخرى .

ومن اللافت أن هناك من الأسباب العامة ما يتيح لعالم الاجتماع السياسى التأكيد على أن هذه الظواهر إنما تنمو فى ظل ظروف متميزة عامة ، ولكن من المحقق رغم عمومية الأسباب ، إلا أن هناك أسبابا خاصة بكل مجتمع على حده منها على سبيل المثال طبيعة البناء السياسى أو طبيعة نظام الحكم وطبيعة البناء الاجتماعى ومكوناته المختلفة وحجم التناقضات الاجتماعية

والطبقية ، وموقف السلطة الحاكمة بوجه عام من هذه الظواهر وطبيعة التجريم أو التحريم الموجه لهذه الظواهر من قبل السلطة التشريعية أو موقف الدستور منها ، فضلا عن موقف علماء الاجتماع السياسى على وجه الخصوص من هذه الظواهر ، وهو موقف يتحدد إلى حد كبير وفقا لمدى الولاء الايديولوجى أو السياسى لهؤلاء العلماء للقيم السياسية للسلطة الحاكمة ، هذا الولاء الذى ينعكس بشكل أو بآخر على تقييم العلماء لهذه الظواهر السياسية من حيث الحكم عليها بالسواء أو الإنحراف .

وعلى العموم ، فالاتجاهات السياسية المتطرفة والانحرافات السياسية يعكسان بالضرورة طبيعة نظام الحكم السائد ، وما أتصوره أن التطرف وانحراف يمثلان مظهرين من مظاهر حالات اللا تكامل البنائى . ولا شك أن النظرة إلى طبيعة الاتجاهات السياسية المتطرفة والأشكال السياسية المنحرفة ومحاولة تفسيرها تخضع بالضرورة لنسبية الرؤى النظرية والاتجاهات الأيديولوجية لباحثى علم الاجتماع السياسى ، فلا شك أن تصور باحثى علم الاجتماع السياسى الذين ينتمون إلى الفكر السياسى الغربى يختلف من حيث تحليل تلك الظواهر وتفسيرها عن ذلك التصور الخاص بباحثى علم الاجتماع السياسى الذين ينتمون إلى الفكر السياسى الماركسى .

ولكن ، ورغم تلك النسبية فستظل قضية الانحرافات السياسية من بين القضايا الحية دائما ، والتى تستوجب البحث والدراسة ولكن علينا أن نتذكر دائما أن (الحكم) على تلك الحركات وتلك الظواهر تخضع دائما لمنطق النسبية ، إن كان للنسبية منطق !